موقف النحاة من القراءات القرآنية

أ.د / دريم نورالدين
n.drim@univ-chlef.dz
جامعة الشلف -الجزائر

ملخص:

نزل القرآن الكريم بلسان عربي مبين، متحديّا العرب الفصحاء على أن يأتوا بمثله، بل على أن يأتوا بآية من مثله، وصاحب نزول القرآن على النبي صلّى الله عليه وسلّم، ظهور ما اصطلح عليه في الدراسات القرآنية، القراءات القرآنية، وهي في مفهومها البسيط، جملة من التأديات الصوتية أو الصرفية أو النحوية، لبعض مفردات القرآن الكريم، وجاءت هذا القراءات لتسهيل نطق بعض المفردات القرآنية على ألسنة القبائل العربية؛ لأنّ ألسنتهم قد ألفت النطق الذي اعتادت عليه ألسنتهم، أما في مجال اللغة والنحو، فقد اتّخذها النحويون مادة للاحتجاج حين صاغوا قواعد العربية وصرفها.

The Holy Qur'an was revealed with a clear Arabic tongue, challenging the eloquent Arabs to come up with the same, but rather to come up with a verse like it, and the companion of the descent of the Qur'an on the Prophet, may God's prayers and peace be upon him, the emergence of what has been termed in Quranic studies, Quranic readings, which is in its simple concept, a sentence Of the vocal, grammatical or grammatical effects of some of the vocabulary of the Holy Qur'an. These readings were made to facilitate the pronunciation of some Qur'anic vocabulary on the tongues of Arab tribes; Because their tongues have become familiar with the pronunciation their tongues are accustomed to, but in the area of language and grammar, grammarians have taken them as material to protest when they formulate and distribute Arabic grammar.

إنّ المطّلع على كتب النحو لدى القدماء، يظهر له جليّا مدى اهتمام النّحاة بالقراءات القرآنية، والملاحظ عليهم أنهم أخذوا بشروط القراءة الصحيحة – في أغلب المواضع في كتبهم – و في أحيان أخرى قبلوا كلا من القراءة النادرة والقراءة الشاذّة، وإنّما كان لهم ذلك بعد أن أخضعوها لمقاييسهم وأصولهم، فعلى سبيل المثال لا الحصر لم يقبلوا " قراءة أحد من القرّاء إلاّ إذا ثبت أخذه عمَّن فوقه بطريق المشافهة و السماع حتّى يتّصل الإسناد بالصحابي الذي أخذ عن رسول الله – صلى الله عليه وسلّم – "[1].

[1] مباحث في علوم القرآن، صبحي الصالح، دار العلم، بيروت، د ط، 1969، ص250.

وعلى الرغم ممّا ذهب إليه النحاة من إخضاع القراءة إلى مقاييسهم، إلاّ أنّ علماء القراءات قد قبلوا كلّ القراءات ثمّ صنّفوها إلى صحيحة وشاذّة؛ " لأنَّ القراءة سنَّة متّبعة يلزم قبولها والمصير إليها"[1].

لقد تباينت مواقف النحويين المتقدمين (بصريين وكوفيين) منهم، والمتأخرين، من القراءات القرآنية، نظرا لمرجعية كلّ نحويّ، ونحن في هذه الدراسة سنبيّن مواقف هؤلاء النحاة، بدء بسيبويه؛ وإنّما لم نأت على من سبقهم؛ لسبب واحد وهو أنّ هؤلاء النحاة (المعنيين بالدراسة)، قد خلّفوا تراثا نحويا يمكن أن نحتكم فيه لآرائهم، أو جاءت آراؤهم مبثوثة في كتب تلاميذهم.

أمّا عن الإشكالية التي انبنت عليها هذه الدراسة، فهي: ما الموقف الذي اتخّذه النحويون من القراءات القرآنية بنوعيها (المتواترة والشاذة)، ولماذا تباينت مواقفهم على الرغم من أنّ القراءات ذات سند ينتهي إلى النبي صلى الله عليه وسلّم – ونعني بذلك المتواترة-؟.

موقف سيبويه :

كان سيبويه يخضع القراءات للقياس النحوي أحياناً، وذلك حينما يشعر بعدم موافقتها لقياسه، ولكنّه لم يخطّئ قراءة ولم يعب قارئا، وكان الغرض عنده من الإتيان بالقراءة هو بيان وجه لها من العربيّة، وكان يكتفي بالقول هذه لغة ضعيفة أو هي قليلة[2]. قال في توجيه قوله تعالى " مَا هَٰذَا بَشَرًا "[3]، " إنّ ما عاملة عمل (ليس) في لغة أهل الحجاز، إلاَّ أنّ بني تميم يرفعون الخبر إلاَّ من عرف منهم كيف هي في المصحف "[4].

فسيبويه يختار الرفع، لأنّه يشاطر بني تميم رأيهم في عدم إعمال (ما)، ويرى ذلك هو الأقيس؛ كون "ما" حرفا، وليست فعلاً، فهي لا تشبه (ليس) من ناحية الفعلية، ولا من ناحية الإضمار، يقول: " وأمَّا بنو تميم فيجرونها – يقصد ما - مَجرى أمّا و هل و هو القياس؛ لأنّها ليست بفعل، وليست: ما ك : ليس، ولا يكون فيها إضمارٌ "[5].

حتّى ولو أخذ سيبويه بالقياس في بيان وجه القراءة، فذلك لم يمنعه من أن يصرّح في كتابه أنَّ القراءة سنّة، ولا مجال للاجتهاد فيها أو الاختيار من قبل أحد مهما بلغ من العلم مبلغا، يقول: " فأمّا قوله عزّ وجل: "إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ "[6]، فإنّما جاء على: زيداً ضربته وهو عربي كثير و قرأ بعضهم: " وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ "[7]

---

[1] النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، راجعه علي محمد الضباع، دار الكتاب العربي، مصر، دت، ج1، ص 11.

[2] الكتاب، سيبويه، علق عليه بديع إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى، 1999، ج 1، ص28.

[3] سورة يوسف ، الآية 31.

[4] الكتاب، سيبويه، ج 1، ص28

[5] الكتاب، سيبويه، ج 1، ص28.

[6] سورة القمر، الآية 49.

[7] سورة فصلت، الآية 17.

(بنصب ثمود) إلاَّ أنَّ القراءة لا تُخالَف لأنَّها السنَّةُ "[1] ، ورأى أنّ الرّفع في " ثمود " أجود.

قال سيبويه " وزعموا أنّ أبا عمرو قرأ قوله تعالى" يَا صَالِحُ ائْتِنَا "[2]،(يَاصَالحُيتنَا) جعل الهمزة ياء ثمّ لم يقلبها واوا، ولم يقولوا في هذا الحرف الذي ليس منفصلا، وهذه لغة ضعيفة لأنّ قياس هذا أن تقول : يا غلام وجل "[3] ، فسيبويه لا يوجّه الضعف للقراءة مباشرة و لكنّه يحملها على لغة العرب الموصوفة بالضعف ومع ذلك كلّه فهي لغة تصح القراءة بها، فالضعف حسبما يراه يقع في اللغة التي قرأ بها قارئ ما، و ليس في القراءة ذاتها.

قال سيبويه في معرض حديثه عن ضمير الفصل " وقد جعل ناس كثير من العرب " هو " وأخواتها في هذا الباب اسما مبتدأ وما بعده مبني عليه فكأنّه يقول أظنّ زيدا أبوه خير منه، ووجدت عمرا أخوه خير منك فمن ذلك أنه بلغنا أنّ رؤبة كان يقول: أظن زيدا هو خير منك وناس كثير من العرب[4] يقولون في قوله تعالى " وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَٰكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ "[5]، هم الظالمون "[6]، فسيبويه اعتبر القراءة أصلا ثم قاس عليها كلام العرب ليثبت هذا الاستعمال.

قال سيبويه في موضع آخر " و سألت الخليل عن قولهم اضرب أيُّهم أفضل، فقال: القياس النصب ... وحدثنا هارون أنّ الكوفيين[7] يقرأونها " ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ "[8] (بنصب أيّ) وهي لغة جيّدة نصبوها كما أجروها حين قالوا امرُر على أيّهم أفضل، فأجراها هؤلاء مجرى الذي "[9]، حمل سيبويه هاتين القراءتين على الأقيس في كلام العرب مما نقله عن أساتذته، فأيّ في الآية اسم موصول حُمِل على الذي.

قال سيبويه " واعلم أنّ بُقيان الياء لغة في النداء في الوقف والوصل تقول: يا غلامي أقبل " وكذلك إذا وقفوا، وكان أبو عمرو يقول" يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ "[10] ..."[11]، أثبت أبو عمرو في قراءته الياء في " يا عبادي " و هي في رسم المصحف بلا ياء ، فحمل سيبويه هذه القراءة على لغة من لغات العرب .

---

[1] الكتاب، سيبويه، ج1، ص74.

[2] سورة الأعراف، الآية 77.

[3] الكتاب، سيبويه، ج2، ص358.

[4] هي قراءة أبي زيد النحوي، ينظر القراءات الشاذة، ابن خالويه، تحقيق محمد عيد الشعباني، دار الصحابة للتراث، القاهرة، الطبعة الأولى، 2008، ص202.

[5] سورة الزخرف ، الآية 76.

[6] الكتاب، سيبويه، ج1 ، ص390.

[7] هي قراءة معاذ بن مسلم الهراء، أستاذ الفراء و طلحة بن مصرف، ينظر : القراءات الشاذة، ابن خالويه، ص133.

[8] سورة مريم، الآية 69.

[9] الكتاب، سيبويه، ج1، ص 397.

[10] سورة الزمر، الآية 16.

[11] الكتاب، سيبويه، ج1، ص 361.

قال سيبويه في موضع آخر من كتابه " وقد قرأ ناس[1] هذه الآية – يعني قوله تعالى " قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ"[2] ، على وجهين " علامُ الغيوب " و" علامَ الغيوب "[3] ؛ أي قرئت بالرفع والنصب ولكنّ سيبويه لم يحدد أيّا من القرّاء قرأ بالرفع وأيّهم قرأ بالنصب، ولم يرجح بين القراءتين أو يفاضل بينهما واكتفى بما ذكره مستشهدا بهما معا.

استعانَ سيبويه بالقراءات النّادرة وغير المشهورة لبناء أصوله، كما استعان بالقراءات المتواترة، و قد أخضعها أيضا لمقاييسه كما يظهر ذلك في المواضع التي تعرّض فيها للحديث عن القراءات، فقد أجاز[4] نصب " يغفر " المعطوفة على جواب الشرط بإضمار أن بعد الفاء، في قوله تعالى " لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ"[5]، مستدلا على ذلك بقراءة بعضهم[6]، وهي في المصحف يغفرُ .

وعدَّ سيبويه هذه القراءات مقياساً يقيس عليه، حتَّى جعل منها في بعض المواضع من كتابه أصلا يخرّج عليها القراءة المشهورة، ومن ذلك توجيهه لقوله تعالى " هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ"[7] ، يقول " فرفعه من وجهين: على شيء لديّ عتيد وعلى " وَهَذا بَعلِي شَيخٌ "[8] في قراءة قوله تعالى " وَهَٰذَا بَعْلِي شيخاً[9] ، معناه أنّ عتيد رفع على أنه نعت من ما، أو على أنَّ عتيد خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو؛ هو عتيد "[10]، فجعل سيبويه من القراءة الشاذة أصلا خرّج عليه القراءة المتواترة .

ونجده في مواضع أخرى يفسّرها ويؤوّلها حتى يخرّجها تخريجا، توافق به كلام العرب، فيبعدها عن الضعف و الشذوذ أو القلّة، ومن ذلك قوله " بلغنا أنّ أهل المدينة[11] – يقصد قرّاء المدينة – يرفعون هذه الآية "وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا "[12]، فكأنّه والله أعلم، قال عزّ و جلّ لا يكلم الله البشر إلاّ وحيا أو يرسل رسولا أي في هذه الحال، وهذا كلامه إيّاهم كما تقول

---

[1] الرفع قراءة الجمهور، أمّا النصب فهي قراءة شاذة قرأ بها عيسى الثقفي، و ابن أبي إسحاق، ينظر :القراءات الشاذة، ابن خالويه، ص182.

[2] سورة سبأ، الآية 48.

[3] الكتاب، سيبويه، ج1 ، ص286.

[4] الكتاب، سيبويه، ج3، ص90.

[5] سورة البقرة، الآية 284.

[6] قراءة النصب قراءة ابن عباس و الأعرج، ينظر: البحر المحيط، أبو حيان، مطبعة السعادة، مصر، د ط ، 1328هـ، ج2، ص360.

[7] سورة ق، الآية 23.

[8] هي قراءة ابن مسعود، ينظر : القراءات الشاذة ، ابن خالويه ، ص99.

[9] سورة هود، 72.

[10] الكتاب، سيبويه، ج2، ص106.

[11] قرأ نافع الآية برفع " يرسلُ " وقرأها الباقون بالنصب، ينظر: معاني القراءات الأزهري، تحقيق أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، 1999، ص435.

[12] سورة الشورى، الآية 51.

العرب تحيتك الضربُ وعتابكُ السيفُ، وكلامك القتلُ "[1]. فخرّج سيبويه قراءة الرفع في " يرسل " قياسا على لغة العرب، بعد تفسيره لها.

لقد تبيّن لنا من الأقوال السابقة موقف سيبويه من القراءات بنوعيها، وكذا اهتمامه بها من خلال كثرة استشهاده بالآيات القرآنية، فكان وفيّا لسنّية القراءة، ورأى أنّ القراءات وافقت أصول العربية أو لغات العرب التي يحتج بها واصفا بعضها بالقوة، فإن بعدت القراءة عن المشهور أو المستعمل، عمد إلى توجيهها توجيها يوافق لغة العرب المستعملة، وإن خالفت القراءة القياس أو اللغة الفصحى ردّ ذلك إلى إحدى لغات العرب ذاكرا الناطقين بها، وقد يلجأ في بعض الأحيان إلى التأويل؛ لتوضيح وجه القراءة متى خالفت القراءة رسم المصحف أو القراءة المتواترة، وعلى هذا فقد اتّسم موقفه من القراءات بالاعتدال، فهو استدل بالآيات القرآنية تارة، وبنى عليها أصوله تارة أخرى، فلم يخطّئ قراءة، ولم يتهم قارئا باللحن ولم يرجحه على آخر بل أيّد القراءة أو رجحها، ويؤيد موقفه هذا أنّ القراءات في زمانه لم تكن على ما كانت عليه من تقسيم لأنواعها وضبط لقرائها، فالتقسيم والتبويب للقراءات كان بعد منتصف القرن الثالث للهجرة أي بعد وفاته.

موقف الأخفش الأوسط (سعيد بن مسعدة ت211هـ).

عُرف الأخفش باحترامه رسمَ القرآن[2]، ولكن ذلك لم يمنعه من رفض الكثير من القراءات المشهورة، مدّعيا بوقوع اللحن فيها تارة، وبوصفها بالرديئة تارة أخرى[3]، بل تفرّد بمذهب خاص حين اهتمّ برواية الكثير من القراءات النادرة مفضلا إياها على القراءات المتواترة، والأخفش ليس ذا موقف واحد من القراءات النادرة والشاذة، فقد كان يخضعها لقياسه النحوي، فيقبل بعضها، ويرفض بعضَها الآخر، و هو مع ذلك لا يرفض قراءة الجمهور، قال الأخفش " في بيان وجه قراءة " أحسن " من قوله تعالى " ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِكُلِّ شَيْءٍ "[4]، مفضلا فتح النون، على قراءة بعضهم بالرّفع[5]. " وفتحه على الفعل أحسن "[6]، اكتفى الأخفش بذكر أنّ الفتح أحسن في كلمة " أحسن " من الرفع، أي أنّه ليس اسم تفضيل، بل هو فعل في رأيه، ولكن من دون أن يقدّم لذلك أيّ تعليل يذكر .

---

[1] الكتاب، سيبويه، ج1، ص 429.

[2] معاني القرآن، الأخفش، تحقيق فائز فارس، الفنطاس، الكويت، الطبعة الثانية، 1981، ص62/61.

[3] ينظر: معاني القرآن، الأخفش، ص247 و ص329. على الترتيب.

[4] سورة الأنعام، الآية 154.

[5] قراءة الرفع هي قراءة ابن يعمر، ينظر : المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات و الإيضاح عنها، ابن جني، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1998، ج1، ص 344.

[6] معاني القرآن، الأخفش، ص203.

موقف المبرد (محمد بن يزيد ت285هـ).

أمَّا المبرّد فقد أخضع القراءات القرآنية بنوعيها المتواتر والشاذّ إلى مقاييسه النّحوية، دون أن يلقي بالا للقراءات بأنّها سنّة، واحتجّ لما ذهب إليه بقوله " والقرآن إنّما يحمل على أشرف المذاهب "[1]، فقد رأى ضرورة التّحليق بأسلوب القرآن مع حَمله على أشرف المذاهب في العربيّة، أضف إلى ذلك دعوته إلى تجنُّب الأخذ بالقراءات الشاذة، لأنّها تضر باللغة والنّحو على حد زعمه، وقد اشتهر بمقولته في هذا الجانب، وهي " إذا جعلت النّوادر والشّواذ غرضك كثرت زَلاتك "[2]. ووصف المبرد بعض القراءات - حتى المتواتر منها - باللَّحن[3] تارة وبالغلط تارة أخرى[4]، ورماها بالقبح وعدم الجواز، ونقل ذلك عنه النحاس في كتابه إعراب القرآن[5]، ووصل به الحد إلى حمل بعض القراءات القرآنية على الضرورة الشعرية[6]، وعلى الرغم ممّا ذكره المبرّد في القراءات، ونظرته إليها إلا أنّه ارتضى في مناسبات أخرى كلّ القراءات التي وافقت مذهبه النحوي، فقد قبل قراءة ابن عباس في قوله تعالى " وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ "[7]، بعدم إلحاق تاء التّأنيث للفعل لأنَّ فاعل الفعل(نار) مؤنّث غير حقيقي[8].

وقد اعتدّ المبرّد بالقراءات المخالفة وخرّجها، فخرّج قراءة أُبَي[9] " تُقَاتِلُونَهُم أو يُسلِمُوا " من قوله تعالى " تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسلمُونَ "[10] على معنى: " إلاَّ أن يُسلمُوا و حتَّى يُسلمُوا "[11].

يتبيّن لنا ممّا سبق أنّ موقف المبرد من القراءات القرآنية كان واضحا لا يكتنفه غموض، فقد قبل كل قراءة وافقت مذهبه النّحوي مهما كان نوعها، ورفض كلّ قراءة لم توافق مذهبه، وقد جعل من القرآن حجة له في مواضع الاستدلال دون أن يغفل جانب الشعر أيضا، ولكن السؤال الذي نطرحه كيف

---

[1] الكامل، المبرد، صحح و نقح بإشراف مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، 1998، ج3، ص469.

[2] الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1985، ج3، ص 49.

[3] المقتضب، المبرد، تحقيق: حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1999، ج2، ص191/190.

[4] ينظر المقتضب، المبرد، ج2، ص170، و مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، تحقيق أسامة عبد العظيم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2010، ص239.

[5] إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، تحقيق زهير غازي زاهد ، مطبعة العاني بغداد، د ط، 1980، ج1، ص184.

[6] الكامل، المبرد ، ج3، ص469.

[7] سورة النور، الآية 35.

[8] ينظر : المقتضب، المبرد، ج2، ص62 ، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي، دار الكتاب، القاهرة، الطبعة الثالثة ، 1967، ج14، ص352.

[9] مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، ص421.

[10] سورة الفتح، الآية 16.

[11] المقتضب، المبرد، ج2، ص252.

بالمبرد يضعف قراءة ويصف أخرى باللحن، ويعتبر أخرى مغلوطة، يُروى عنه أنّه ألف كتابا في الاحتجاج للقراءة.

موقف الكسائي (ت189هـ).

احتج الكسائي كغيره من النحاة بالقراءات القرآنية، واستدل بها على كل ما انتهى إليه من لغات العرب وأشعارها دون الخروج عن المقياس النّحوي الذي حدّده لنفسه و له في " يقول " من قوله تعالى " وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ "[1] قراءتان إحداهما بالرفع والأخرى بالنصب، وقد كان الكسائي قرأ بالرفع دهرا ثم رجع إلى النصب[2].

ولم يكن الكسائي ليتشدّد في موقفه من الرّسم القرآني[3]، عندما كان يُقبِل على تخريج القراءات القرآنية، ولكنّه كان يقف من بعض القراءات موقف العاقل الحذر ،ومن ذلك ما ذكره الفراء عنه في توجيه قوله تعالى" وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ "[4]، يقول " شدّدها الأعمش وعاصم وقد خفّفها قوم كثير منهم من قرّاء المدينة وبلغني أنّ عليا خففها وهو الوجه ... والوجه الآخر من التثقيل أن يجعلوا لمّا بمنزلة إلاّ مع " إن " خاصة فتكون في مذهبها بمنزلة إنّما إذا وضعت في معنى إلاّ، كأنّها لما ضمت إليها " ما " فصارا جميعا استثناء وخرجتا من حد الجحد... وكان الكسائي ينفي هذا القول و قول لا أعرف جهة لمّا في التشديد في القراءة "[5]، وهكذا لم يتجرأ الكسائي على الخوض في ما ليس له علم به في أوجه القراءات القرآنية.

وقد قبل الكسائي القراءات النادرة وبنى عليها بعض القواعد النحوية الجديدة في الدرس النحوي، ومنها العطف رفعا على اسم إنّ المنصوب قبل مجيء الخبر لذلك أجاز قراءة " إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ "[6] برفع الملائكة بالعطف على اسم (إنَّ) قبل مجيء الخبر[7]، وقبل قراءة (أطهرَ) بالنّصب وخرّجها على الحال[8]، يضاف إلى ما تقدّم ذكره،أنّ الكسائي وجّه بعض القراءات القرآنية مبديا رأيه النحوي فيها ومن ذلك تخريجه لقوله تعالى " وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ "[9]، " والمقيمين

---

[1] سورة البقرة، الآية 214.

[2] معاني القرآن، الفراء، ج1، ص133.

[3] الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج14، ص 352.

[4] سورة يس، الآية 32.

[5] معاني القرآن، الفراء، تحقيق محمد علي النجار وزميله، عالم الكتب، بيروت الطبعة الثالثة، 1983، ج2، ص377.

[6] سورة الأحزاب، الآية 56.

[7] إعراب القرآن، ابن النحاس، ج 2، ص645.

[8] جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ابن جرير الطبري، تحقيق صدقي جميل، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى،2001، ج15، ص416.

[9] سورة النساء، الآية 162.

موضعه خفض يردّ على قوله " بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك "ويؤمنون بالمقيمين الصلاة هم والمؤتون الزكاة" وهو بمنزلة قوله " يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ "[1]... "[2].

نتبيّن ممّا سبق ذكره، أنّ الكسائي لم يضعف قراءة أو يرجح قراءة على قراءة، ولم يطعن في أيّة قراءة حتى و لو كانت هذه القراءة بعيدة عن المألوف، بل كان يجد لها مخرجاً ويسعى في توجيهها حتى يجعل منها مقبولة في الاستعمال النّحوي واللغوي، ويعضد موقفه هذا أنّه بنى بعض القواعد النحوية على بعض القراءات القرآنية.

موقف الفراء (يحيى بن زياد ت207هـ) .

اشتهر الفراء بعلو مكانته في النحو، وممّا يحسب له أنّه كان شغوفا بلغة القرآن وقراءاته، يقول " الكتابُ أعرب وأقوى في الحجَّةِ من الشّعر "[3]، صرّح الفراء بأمر مهمّ في مجال الاحتجاج اللغوي، ينبغي الوقوف عنده، وهو أنّ القرآن أفصح من حيث اللغة، وأقوى في الاستدلال من الشعر .

سلّم الفراء بالقراءات المتواترة كما رويت، ولكنّ ذلك لم يمنعه من إعمال قياسه النحوي فيها فردّ بعضها، قال في توجيه قوله تعالى " وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ "[4]، وكان بعضهم يقرأ " وكذلك زُيّن لكثير من المشركين قتلُ أولادهم شركاؤهم " فيرفع القتل، إذا لم يسمَّ فاعله ويرفع الشركاء بفعل ينويه، كأنه قال زَيَّنَهُ لهم شركاؤهم ومثله قوله " يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ "[5]، ثمّ قال " رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ "[6]، وفي بعض مصاحف أهل الشام " شركايهم " بالياء فإن تكن مثبتة عن الأولين فينبغي أن يقرأ زُيّن، وتكون الشركاء هم الأولاد؛ لأنّهم منهم في النسب والميراث فإن كانوا يقرأون زَيَّنَ فلست أعرف وجهها[7] فيردّ القراءة، ويرى أنه ينبغي أن تقرأ على الوجه الذي يرتضيه، ثم يقيس قراءة " شركايهم " على لغة قوم لا يبدلون حرف العلة، بل يبقونه على أصله نحو " أتيتها عشايا " ثم ينسب ذلك لنحاة الحجاز وينكر وجود نظيره في العربية[8]، وأمّا القراءات غير المتواترة فيرى أنها ثلاثة أقسام: الحروف المخالفة، والقراءات الأحادية والقراءات غير المشهورة، وإذا ما تأملنا الوجوه النحويّة التي أجازها الفراء في الآيات القرآنية السابقة، نجد أنّ معظمها كانت قراءات شاذّة[9].

---

[1] سورة التوبة، الآية 61.

[2] معاني القرآن، الفراء، ج، ص107.

[3] معاني القرآن، الفراء، ج1، ص 14.

[4] سورة الأنعام، الآية 137.

[5] سورة النور، الآية 36.

[6] سورة النور، الآية 37.

[7] معاني القرآن، الفراء، ج1، ص357.

[8] معاني القرآن، الفراء، ج1، ص358.

[9] ينظر : القراءات الشاذّة، ابن خالويه، ص71.

لمّا تعرض الفراء للحديث عن القراءات استعمل مصطلح " قراءة بعضهم " وأكثر من استخدامه في مواضع عديدة في كتابه المعاني، كما استعمل مصطلحات أخرى ممّا هي في معنى المصطلح السابق نحو " كان بعضهم يقرأ " أو "قرأ بعض أهل المدينة" بالإضافة إلى استخدامات أخرى نحو " قرأها القراء "، " وفي قراءة عبد الله " " القرّاء تقرأ " وغيرها[1].

وقد وصف الفراء بعض القراءات بالقلّة، كقوله في قراءة " أَنْ نُتَّخَذَ " مِن قوله تعالى " مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ "[2]، والقرّاء مُجتمعون على نصب النون في " نتخذ " إلاّ أبا جعفر المدني، فإنّه قرأ " أن نُتخذ " (بضمّ النون) فلو لم تكن في الأولياء "من " كان وجها جيّدا وهو على شذوذه وقلّة من قرأ به قد يجوز "[3]، فالفراء يلجأ في العديد من المرات إلى قياسه النحوي؛ ليوجّه قراءة من القراءات.

وبعد الذي تقدم يمكن القول إنّ الفراء كان يسلّم بالقراءة، إلا أنّه لم يستطع التخلي عن إعمال قياسه النحوي فيها، وربّما هذا الذي أدّى به إلى ردّ بعض المتواتر منها، ووصف بعضها بالشاذ أو القلّة، ومع ذلك لم يصرح بطعنه في ما جاء من القراءات.

موقف ثعلب (أبو العباس أحمد بن يحيى ت391هـ) .

اشتهر ثعلب بمجالسه، وكان في غالب الأحيان يأخذ بآراء أساتذته في كلّ ما يقولونه، وسار على خطاهم، ونهج نهجهم في نظرته للقراءات القرآنية، والملاحظ عليه أنّه فاقهم احتراما لها، يقول " إذا اختلف الإعرابان في القراءات لم أفضّل إعراباً على إعراب، فإذا خرجت إلى كلام النّاس فضَّلت الأقوى "[4]، فهو بهذا يصرح أنّه لا يرجح بين قراءة وأخرى بل يعمد إلى ذلك في كلام العرب .

وأمّا موقفه من القراءات النادرة، فلا يكاد يخرج عن موقف سابقيه في قَبولها فتراه يذهب مذهب سيبويه في حذف المبتدأ لـ (شيخ) في قراءة ابن مسعود " وَهَذَا بَعلِي شَيخٌ " لقوله تعالى " وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا "[5]، قال " إذا كان مدحاً أو ذمّا استأنفوه "[6]، وذهب مذهب الكسائي في تخريجه لقراءة الحسن " إلاَّ مَن ظَلَم" من قوله تعالى" لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظُلِمَ "[7]، بناء الفعل ظلم للمعلوم (ظَلَمَ) ، قال " قال الكسائي: هذا استثناء يعرض، و معنى يعرض استثناء منقطع "[8] .

---

[1] ينظر : معاني القرآن، الفراء، ص382. وما بعدها .

[2] سورة الفرقان، الآية 18.

[3] معاني القرآن، الفرّاء، ج2، ص264.

[4] الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، ج1، ص83.

[5] سورة هود، الآية 72.

[6] مجالس ثعلب، ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، الطبعة الثانية، مصر،1956، ج2، ص360.

[7] سورة النساء، الآية 148.

[8] مجالس ثعلب، ثعلب، ج1، ص270.

نتبيّن ممّا سبق من أنَّ أبا العباس، وعلى الرغم من احترامه للقراءات، و عدم ترجيحه لقراءة متواترة على أخرى إلا أنّه لم يستطع الخروج عن أساليب سابقيه في إخضاع القراءات لقياسه النحوي، سواء كانت القراءة متواترة أو شاذّة، فقد كان يرى في القياس النحوي الفيصل في قبول القراءة أو ردّها .

موقف ابن مالك النحوي (ت 672هـ) .

كان ابن مالك يستشهد بالقراءات القرآنية المتواترة، كما كان يأخذ بالقراءات الشاذّة، وردّ على النحويين الذين كانوا يعيبون على قراءة حمزة، وعاصم بعض القراءات التي رأوها بعيدة عن العربية في زعمهم، واختار ابن مالك جواز ما وردت به قراءاتهم في العربيّة، من ذلك احتجاجه على جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة[1] بقراءة حمزة " وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ "[2] (بكسر الأرحام)، وعلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعوله[3] بقراءة ابن عامر " قتل أولادِهم شركائهم " في قوله تعالى " وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ "[4]، وعلى جواز سكون لام الأمر بعد ثمّ[5] بقراءة حمزة " ثمُّ لْيقطع" من قوله تعالى " ثُمَّ لْيَقْطَعْ "[6]، فابن مالك لم يرد قراءة و لم يطعن في قراءة ولم يُعمل قياسه النحوي فيها بل كانت القراءة عنده في مقام الأول قبل قواعد النحو، فكان يعمد للقراءة مهما كان نوعها؛ ليبني عليها أسس النحو وقواعده.

موقف أبي حيان الأندلسي (ت745هـ) .

كان أبو حيان يعتمد صحة القراءة و تواترها، فالقراءات عنده جاءت على لغة العرب المشهور منها و الشاذّ، فكان يأخذ بما صحت روايته من القراءات، فأخذ بقراءة السبعة واعتمد عليها في بناء القواعد حتى ولو خالفت القراءة نصوص النحاة وأقيستهم، فالقرّاء عنده عرب أقحاح تلقوا القراءة عن الصحابة، وما أجمع عليه السبعة هو أعلى القراءات عنده وأصحّها، كما أخذ أيضا عن القرّاء الذين صحّت رواياتهم عنده، كأبي جعفر (ت250هـ) ثامن القراء العشر، ويعقوب تاسع القراء العشرة، وكان مدافعا عن قراءات أخرى، واحتجّ بقراءة ابن عباس وطلحة، والحسن البصري وابن أبي إسحاق[7]، وكان أبو حيان يقتدي بثعلب في عدم ترجيحه لقراءة متواترة على أخرى[8].

خاتمة:

---

[1] ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تحقيق محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د ط، 2006، ج2، ص220. والاقتراح، السيوطي، تحقيق محمد بن فريد الشبراوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د ط، دت، ص51.

[2] سورة النساء، الآية 01.

[3] ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل،ج2، ص78.

[4] سورة الأنعام، الآية 137.

[5] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل،ج2، ص378

[6] سورة الحج، الآية 15.

[7] أبو حيان النحوي، خديجة الحديثي، دار إحياء التراث، بغداد ، الطبعة الأولى، د ط، 1966، ص 430/416.

[8] البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ج4 ، ص78.

بعد عرضنا لمواقف أشهر النحاة، المتقدمين منهم والمتأخرين، باختلاف المدارس التي ينتمون إليها، بدا لنا أنّ هنالك رباطا وثيقا وتلازما متينا، بين النّحو والقرآن الكريم وقراءاته، فالنحويّ لا غنى له عن القرآن؛ لأنّ القرآن مادة الاستشهاد ينهل منها النحوي متى شاء لبيان صحة قواعده، والقرآن هو بمثابة المهذب للسان العربي من غريب الكلام ووحشيّه، وما خرج عن الفصاحة، وفي هذا يقول ابن خالويه " قد أجمع النَّاس أنّ اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح ممّا في غيره "[1]. وبفضل القرآن تمّ تقعيد اللّغة وضبطها، وأمّا القراءات القرآنية التي تعاورها النّحاة فهي مادة من مواد الدّرس النّحوي، تباينت مواقفهم منها، وتنوعت الآراء في الأخذ بها أو ردّها، فكان ذلك دافعا للوصول إلى لغة قرآنية سليمة، لا يشوبها لحن ولا زلل قد يقع فيه جاهل بالقراءات القرآنية غير مكترث لمكانتها، فهي على سلامة في اللغة غير خارجة عن مقاييسها متى توفرت شروط صحتها.

[1] المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وآخرين، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، الطبعة الأولى، دت، ج1، ص129.